الفصل السابع
النزاعات الحدودية في دول المغرب العربي

obeikandl.com

تمهيد:

بات واضحا أن الاستعمار الأوروبي لدول المغرب العربي(U.M.A.) عمل بكل وضوح ودون مواربة، وبدوافع سياسية كيدية، على زرع المنطقة بألغام مشاكل الحدود بين الدول،حتى تكون بمثابة قنابل زمنية موقوتة تتفجر بين الحين والآخر، وبالتالي، تعمل على زرع بذور الفتنة بين الدول وعدم الاستقرار في علاقات هذه الدول.وإذا كانت الأمور تقاس بالنتائج المبنية على المقدمات.ولأنه في قوانين السياسة لايمكن الحصول على أية ثمار دون الخضوع لتنازلات، فلاغرابة من القول أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية(O .U.A) لا يجد كبير عناء في اكتشاف أن بيان منظمة الوحدة الإفريقية تضمن مادة تنص على بقاء الحدود بين الدول الإفريقية على الوضع الذي كانت عليه عند جلاء الاستعمار عنها.

وبالتالي، فمنطقة المغرب العربي ورثت وضعا صعبا وصارخا لمشاكل الحدود بين دولها، فقد استعمرت إسبانيا شمال المغرب، بينما استعمرت فرنسا جنوبه، واستعمرت كذلك كلا من الجزائر وتونس وموريتانيا، وكانت تعتبر الدول التي استعمرتها جزءا من الإمبراطورية الفرنسية، إلا أن فرنسا كانت تعتبر وجودها في الجزائر دائما وأبديا، وأن الجزائر جزءا من أراضيها، بينما كانت تعتبر وجودها في باقي أقطار المغرب العربي الأخرى وجودا مؤقتا، لا يلبث أن يزول.

أيضا، وبما أن الظروف لعبت دورها-آنذاك- فقد كانت فرنسا تسعى الى فصل المناطق الصحراوية لهذه الدول حتى تجعل منها دولة قائمة بذاتها تخضع لها، خاصة بعدما أثبتت الأبحاث أن هذه المناطق غنية بالثروات المعدنية من بترول وحديد وفوسفات وذهب وغيرها من المواد الخام، ولهذا السبب تلاعبت فرنسا بقضايا الحدود بين دول المغرب العربي، وخلقت نوعا من الاحتقان السياسي، قد يهدد آخر الأمر بقلب المعادلة، وبالتالي، عرقلة بناء وحدة دول المغرب العربي، التي تشكل الحلم الأعظم لشعوب المنطقة.

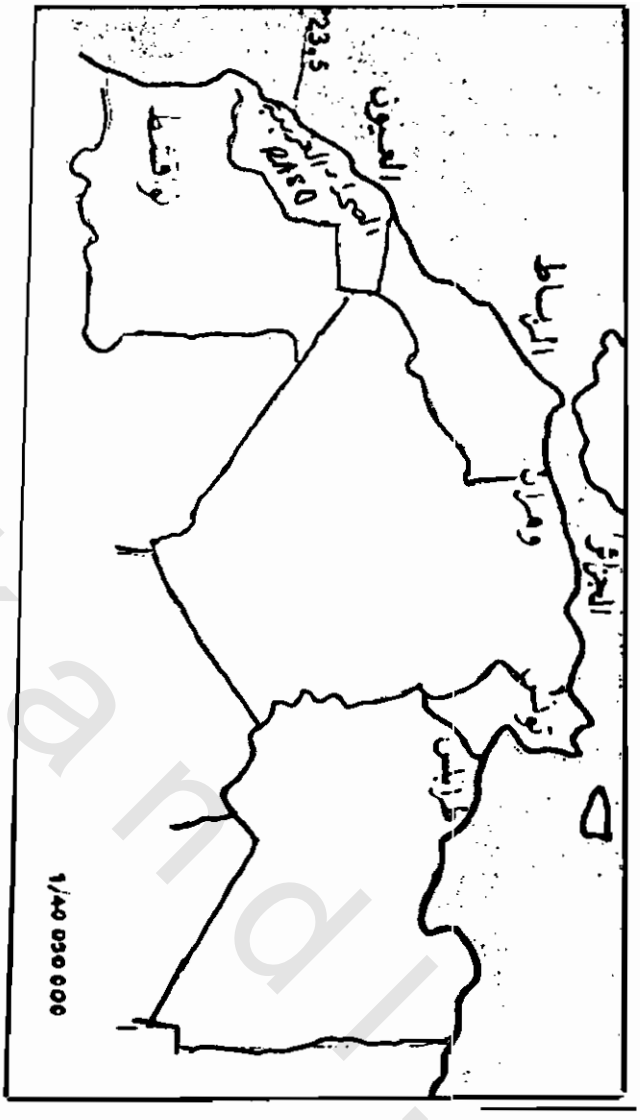

المصدر: جغرافية الجزائر والمغرب العربي، المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1990

obeikandl.com

وإذا التفتنا الى الحال مع إسبانيا، فإننا نجدها الأخرى، احتلت في وقت سابق شمال المغرب مناطق (إفني)و(طرفاية)و(الساقية الحمراء)و(وادي الذهب)و(جزر البحر الأبيض المتوسط)، وغني عن البيان مدينتي(سبتة)و(مليلة)، لدواعي قيل أنها أمنية كقواعد بحرية دفاعية متقدمة، تحول دون عودة المسلمين الى الأندلس.أو اقتصادية لأنها غنية بالمعادن وخاصة الفوسفات والثروات السمكية.أكثر من ذلك أن يكون ذلك في مقابل تغاضي المغرب في المدى القريب عن المطالبة باسترجاع مدينتي(سبتة)و(مليلة).وما حدث في الاجتياح العسكري الإسباني لجزيرة"ليلى" ليس ببعيد؟!.

وإذا كانت مشاكل الحدود بين أقطار المغرب العربي قد عرفت مدا وجزرا بين بعض الدول كتونس والجزائر، وليبيا والجزائر، ثم ليبيا وتونس، إلا أن مشاكل الحدود بين الجزائر والمغرب بلغت حد الاشتباكات المسلحة كما حدث في منطقة (تندوف) جنوب الجزائر.

المبحث الأول

الجزائر-تونس

كان الخلاف الحدودي بين الجزائر وتونس يتمحور حول النقطة رقم(233)، التي تسلمتها الجزائر من الإدارة الفرنسية بعد الاستقلال، التي تدعي تونس أنها تابعة لها، وهي تمثل رقعة تبلغ مساحتها حوالي17كلم، وترى تونس أن حدودها الجنوبية مع الجزائر ليست مطابقة للخرائط الواردة بالاتفاقيات التي عقدت بشأن تخطيط الحدود بين تونس والجزائر، وأن الإدارة الفرنسية بالجزائر قامت أثناء حرب التحرير بطمس الحدود الحقيقية لمصلحتها ووضعت يدها على نقطة حدود العلامة(233) رغم مخالفة ذلك لتخطيط الحدود.

وترى تونس أن ضآلة [1]مساحة النقطة(233)، يجب ألا تجعل الجزائر تبدي كل الاهتمام والتشدد، وأن الإطار المغربي وروابطه تفرض على الجزائريين تسليم هذه الرقعة لتونس، التي لا تنوي القيام بأي عمل عدائي أو إحداث أزمة سياسية بسبب ذلك.

أما الجزائر فكان ردها أنها ورثت هذه الحدود عن فرنسا وهي الحدود التي يعترف بها حاليا ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية(O.U.A)، ويعتبر المساس بها تهديدا لاستقرار دول كثيرة، ولذلك فإن تسليم هذه الرقعة لتونس سيشكل سابقة خطيرة وذلك لوجود مشاكل مشابهة في مساحات شاسعة مع جيران آخرين.

وخلال عمليات البحث عن البترول من جانب البلدين في المنطقة الواقعة جنوب العلامة(233)والمعروفة باسم(حاسي بورما)، وقعت اشتباكات وتم حشد قوات البلدين بسبب عدم وضوح خط الحدود، ولكن الحكمة انتصرت عبر اتصالات سريعة بين الطرفين، وانسحبت الحشود حرصا من الجانبين على تجنب الصدام وعدم تضخيم الخلاف.

---

[1] السياسة الدولية (مجلة مصرية متخصصة)، عدد111، يناير سنة 1993، القاهرة .

وأدت حرب يونيو سنة1967 بين العرب وإسرائيل الى تهدئة الخلاف بين البلدين، حيث أظهرت تونس حرصا على تحسين العلاقات مع الجزائر في الظـــروف السلبية التي كانت تعرفها-وقتها- منطقة العالم العربي، وظل ملف الحدود بين البلدين معلقا لمدة ثماني سنوات، وبعد وقوع اتصالات بين الطرفين، اعترفت تونس بالحدود التي كانت موجودة منذ عام1962، ووضع مشروع اتفاق لتوضيح خط الحدود في (البورما) واستغلال المنطقة لصالح الطرفين، كما تم ربط خط أنابيب للبترول مـــن منطقة (البورما) الجزائرية الى خط أنابيب (عين امياس) الـــذي يصـــب في ميـنـــاء (السخيرة) التونسية، وإمداد تونس بالغاز الجزائري، وبحث إمكانية توصيله الى أوروبا عبر تونس.

وفي تطور لاحق، وقعت الدولتان تونس والجزائر في 19 مارس سنة1983 معاهدة للإخاء والوفاق بينهما، نصت في مادتها الثانية علـــى أن يتعهـــد الطرفـــان المتعاقدان بالامتناع عن اللجوء الى التهديد أو استعمال القوة لتسوية الخلافات التي قد تنشأ بينهما.

والجدير [1] بالملاحظة،ماجرى مؤخرا،وهو مصادقة غرفة النواب التونسية على نص اتفاق انتقالي حول رسم الحدود البحرية بين تونس والجزائر،من أجل الحفـــاظ على الثروات الطبيعية وحماية البيئة وضمان الانقاذ في عرض البحر والوقاية مـــن أي عمل يهدد الأمن،وقد جاء هذا الاتفاق الذي تم التوقيع عليـــه في شـــهر فيفـــري الماضي،بعد سنوات من المحادثات في إطار لجنة تقنية مشتركة،كما جاءت المصـــادقة على اتفاق رسم الحدود البحرية بعد تسع سنوات مـــن اتفـــاق رســـم الحـــدود البرية(frontières terrestres).

[1] الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)،عدد31،2002/10/610.

المبحث الثاني

الجزائر– ليبيا

تميزت العلاقات التقليدية بين الجزائر وليبيا بطابع الهدوء، نظرا لخصوصية العلاقة بين البلدين، خاصة الدعم الكبير الذي قدمته ليبيا للجزائر أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، وحتى عندما وقعت أحداث في سنة1967 بين البلدين أسرع الطرفان بتطويقها، وبالتالي، تفادي مضاعفات أخرى، وكان تأجيل تخطيط الحدود بين البلدين تجنبا لوقوع صدام بسببها.

وكانت الأحداث التي وقعت بين الجزائر وليبيا، تتمثل في ادعاء ليبيا اختراق الدوريات الجزائرية للحدود الليبية عند قرية (امباس[1]) في منطقة الحدود الجزائرية الليبية، مما اعتبرته ليبيا توغلا لمسافة سبعة كيلومترات داخل أراضيها، كما اتهمت ليبيا الجزائر بتوغل الطيران الجزائري في الفضاء الجوي الليبي للاستكشاف والتصوير.

وكانت الجزائر تستند في توغلها الأراضي الليبية الى علامتين للحدود، في اتفاقية سنة1957 المعقودة بين ليبيا والإدارة الفرنسية والخاصة بتخطيط الحدود بين البلدين، والتي صادقت عليها الجمعية الوطنية الفرنسية، كما قامت فرنسا بتسجيلها في منظمة الأمم المتحدة(O.N.U.).

وكانت وجهة النظر الليبية بشأن هذه الاتفاقية تتمحور حول ما يأتي[1]:

1–أن الاتفاقية التي تم عقدها تحت إلحاح الحكومة الجزائرية المؤقتة في ذلك الوقت منعا لإثارة المشاكل أثناء حرب التحرير الجزائرية.

2–أن الاتفاقية تضمنت تنازلات(les renonciations) خشيت معها الحكومة الليبية التي عقدتها، مغبة عرضها على البرلمان، حتى لا تثير الرأي العام(l'opinion publique)، ومن ثم لم يتم التصديق (ratification) عليها.

---

[1] السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره.

3-أن الاتفاقية بعدم عرضها على البرلمان تكون غير مستكملة شكلها القانوني، وبالتالي، فهي غير نافذة بالنسبة لليبيا.

والجدير بالملاحظة، وفي تطور لاحق، اتفق الطرفان الجزائري والليبي على تشكيل لجنة جزائرية-ليبية مشتركة لتخطيط الحدود، والتي مرت بالمراحل التالية:

1-بداية، علينا أن نقر أن الجزائر كانت ترغب في تشكيل هذه اللجنة لتخطيط الحدود وفقا لاتفاقية1975.

2-ممارسة ليبيا دبلوماسية التسويف والمماطلة، حول تشكيل اللجنة، وتحاشيها الدخول في منازعات حول الأساس الذي سيتم عليه التخطيط.

3-تمسك الجزائر بتخطيط الحدود وفق الصيغة التي وضعتها اتفاقية1975، وذلك بقيام دورياتها العسكرية كل ثلاثة اشهر تقريبا بدق علامات الحدود.

4-استغلال ليبيا حرب1967 كذريعة لعدم ملاءمة الوقت لبحث مشاكل الحدود.

5-بعد انتهاء حرب1967 تعللت ليبيا بعدم وجود خرائط لديها، ولذلك استدعت أحد الخبراء السويسريين ليقوم بعملية مسح طبوغرافي للمنطقة.

وظلت الأمور تراوح مكانها حتى نهاية1967، وبقي موضوع الحدود بين البلدين معلقا على تعيين الجانب الليبي لممثلي اللجنة وانتهاء عملية المسح الطبوغرافي، وبين إثارة الموضوع من الجزائر كلما كانت الظروف ملائمة، وتسويف ليبيا وتهربها من الدخول في منازعات مع جيرانها، خاصة بعد حرب1967 لجأ طياران ليبيان بطائرة عسكرية ليبية الى الأراضي الجزائرية، طالبين حق اللجوء السياسي (droit d'asile politique)، الأمر الذي وافقت عليه الجزائر، بينما تم إعادة الطائرة العسكرية الى ليبيا.

ومرت مشاكل الحدود بين ليبيا والجزائر دون مضاعفات عسكرية أو سياسية.

المبحث الثالث

تونس-ليبيا

تميزت حالة الحدود بين البلدين بهدوء،و لم يعرف البلدان نزاعا مسلحا ومعارك ضارية بشأن الحدود، مع العلم أن سحب الحدود لم تظهر إلا بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر سنة1969 عند الإطاحة بالنظام الملكي، حيث تم طرد80 ألف عامل تونسي من ليبيا لأسباب سياسية ترجع الى اختلاف النظم التي تحكم البلدين.

ثم تفجرت الأزمة بين البلدين بشكل دراماتيكي سنة1976، عندما قامت ليبيا بترحيل ثلاثة عشر ألفا من العمال التونسيين، لتتجدد في سنة1977 بسبب الخلاف حول (الجرف القاري) (le plateau continental) في المياه الإقليمية (Les eeaux territoriales)، لكن تدخل جامعة الدول العربية (ligue des Etats arabes) نزع فتيل تطور النزاع، الذي رفعت تونس بشأنه دعوى ضد ليبيا أمام محكمة العدل الدولية (C.I.J.) حول حقوقها في منطقة(الرصيف القاري) في البحر الأبيض المتوسط، الذي قيل أنه يكون أحد مصادر البترول إلا أن محكمة العدل الدولية (CIJ) رفضت في سنة1985 طلب تونس إجراء تعديلات (révisions) في حكم قد صدر سنة1982، بشأن الحدود بين البلدين فيما يخص الحقوق البحرية،(droits maritimes) ومنذ ذلك التاريخ ارتبط ظهور النزاع على سطح العلاقات بين تونس وليبيا تبعا لحالة الوفاق المتبادل بين البلدين.

وفي 27 فبراير سنة1982 وقعت كل من الجمهورية التونسية والجماهيرية الليبية اتفاقا حول زيارة العقيد القذافي لتونس في هذا التاريخ، حيث اعتبر هذا اللقاء حدثا هاما وفرصة طيبة لإثراء العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات والارتقاء بهذه العلاقات إلى المستوى المطلوب.

المبحث الرابع

الجزائر– المغرب

عرفت قضية الحدود بين الجزائر والمغرب مدا وجزرا، وصل الى حد الاشتباك المسلح منذ سنة1962، واختلف الجانبان حول منطقة (تندوف) التي كانت تحت يد الجزائر أثناء الاستقلال، وادعت المغرب أنها جزءا من أراضيها اقتطعتها فرنسا وألحقتها بالأراضي الجزائرية نظرا لأن وضع الحماية الفرنسية على المغرب كان مؤقتا، بينما كانت فرنسا تعتبر الجزائر قطعة من أراضيها، الأمر الذي خلق مشكلة بعد انتصار الجزائر في ثورته التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي، خاصة أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) أقر بشكل واضح بقاء أوضاع الحدود بين الدول الإفريقية على ما كانت عليه أثناء الاستعمار، وذلك من أجل سد الباب أمام أي منازعات تحدث مستقبلا.

وكان المغرب قد ادعى، وفي وقت سابق، أن فرنسا عرضت عليه أثناء سنوات الثورة الجزائرية تسوية مشاكل الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الملك محمد الخامس رفض التحدث في هذا الموضوع حتى تتحرر الجزائر من الاستعمار الفرنسي، وأنه جرى اتفاق بين المغرب والحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس، على أن يتأجل البحث في موضوع الحدود الى ما بعد انتصار الثورة الجزائرية، وأخذ الجانب المغربي هذا الاتفاق مع حكومة فرحات عباس كحجة في أن ذلك يعتبر إقرار جزائري، بأن للمغرب حقوقا سيادية على جزء من الأراضي الجزائرية المتاخمة في منطقة(تندوف).

وكانت منطقة (تندوف) قطب الرحى بين البلدين، وأهميتها تكمن بعد أن تأكد وجود خام الحديد فيها، مما فتح الشهية والإلحاح بمطالبتها من المغرب، خاصة أن السلطات الفرنسية قبل استقلال الجزائر قد أوكلت الى إحدى الشركات الفرنسية مهمة دراسة استغلال الحديد في هذه المنطقة الواقعة في الأراضي الجزائرية.

وفي منتصف سنة1963 تقريبا، انتهت الشركة الفرنسية مـــن دراســـتها، وجاء في تقريرها النهائي أن نسبة خام الحديد في المنطقة تبلغ حـــوالي75 بالمائـــة، وبكميات كبيرة قدرت الشركة أن إنتاجها، بالإضافة الى إنتاج موريتانيا يمثـــل 50 بالمائة من احتياجات دول السوق الأوروبية المشتركة من الحديد المستورد، وأوصت الشركة في تقريرها بالعمل على نقل الحديد بعد استخراجه الى ميناء (أغادير) المغربي لقربه من (تندوف) غير أن الحكومة الجزائرية بعد أن عرض الأمر عليها أصرت على نقله عبر أراضيها من ميناء (وهران) في غرب الجزائر.

obeikandl.com

خريطة " المغرب الكبير "(1)

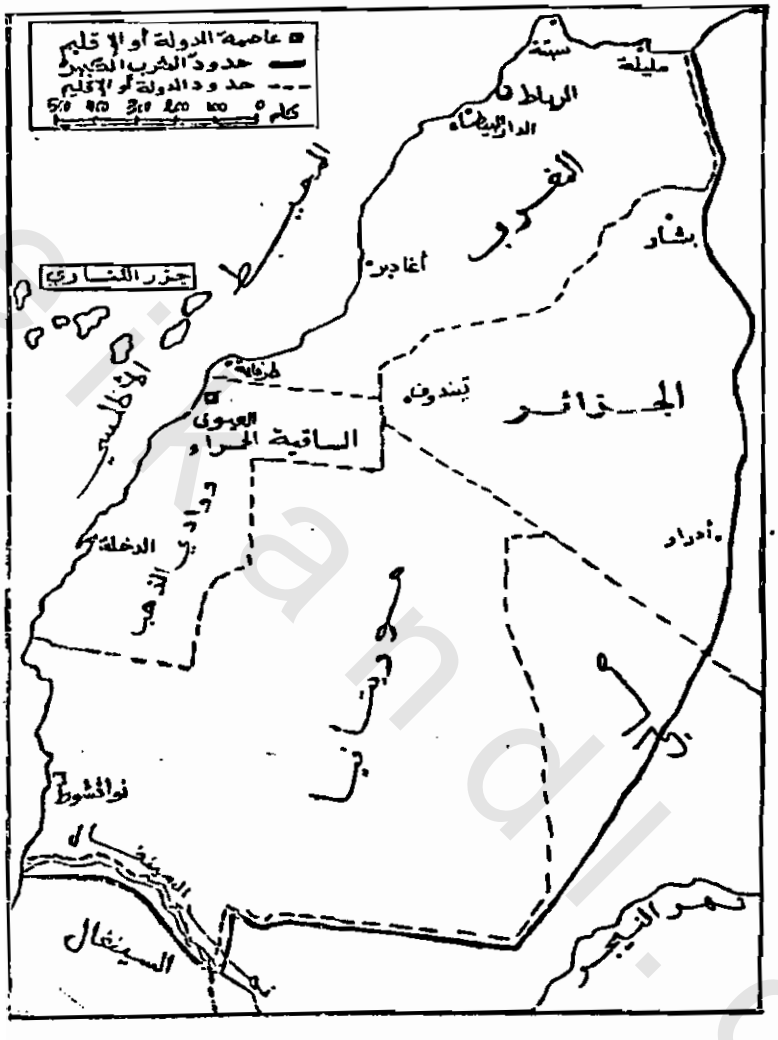

(1) CF : MAURICE BARDECHE. LE CONFLIT DU SAHARA OCCIDENTAL/ PARIS 1982 .
_AHMED BABA MISKE, FRONT POLISARIO , L 'ÂME D 'UN PEUPLE, PARIS 197 8 .
_REVOLUTION AFRICAINE NUMÉRO SPÉCIAL 24 JUIN 1981 .

وكانت المغرب قد وقعت في سنة1962 اتفاقا سريا مع شـركة فرنسـية للقيام بنفس الأبحاث التي قامت بها الشركة الفرنسية الأخرى في الجزائـر، وكـان المغرب يستهدف من وراء ذلك الاستغلال المشترك للمنطقة بين المغرب والجزائـر، الأمر الذي لم يحالفه النجاح.

إضافة الى ما تقدم، كان المغرب لطبيعة نظامه السياسي الذي يقـوم علـى الليبرالية، يحظى بتأييد الغرب، خاصة فرنسا والولايات المتحدة، اللتين أقلقهما تحالف النظام الجزائري مع دول المعسكر الشرقي آنذاك خاصة كوبا، وبعد اتباع الجزائـر للنهج الاشتراكي وسياسة تأميم (nationaliser) الثروات الطبيعية التي كانت تخضـع للمصالح الغربية والشركات عابرة القارات، زيادة على استعداء احمد بن بلة لأسبانيا، واحتضانه معارضي الحكم فيها.

وكانت مصادر جزائرية قد رصدت تحرك قوات طلائع استكشافية مغربيـة وصلت إلى منطقة (جاس البيضا) في سبتمبر سنة 1963، والتي أخـذت تتزايـد وتتوغل خلف الحدود الجزائرية حتى وصلت إلى مسافة خمسين كيلومترا وفي هـذه الأثناء انعقد اجتماع في أكتوبر بين الجانبين الجزائري برئاسة عبد العزيـز بوتفليقـة وزير الخارجية آنذاك،والمغربي برئاسة أحمد رضا حديره، وذلك في مدينـة وجـدة، واتفق الجانبان على ترك الموضوع لبحثه في اجتماع يعقد بين الرئيس بن بلة والملك الحسن الثاني.

رغم ذلك، تجدد القتال في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر في بلدة (يونـو) و(جاس البيضا) و(تنجوب) و(جاس بغير) ، الأمر الذي اعتبر معه الملك الحسن الثاني في إعلان له يوم العاشر من أكتوبر سنة 1963 بـأن عمليـتي(جـاس البيضـا)و (تنجوب) هما اعتداء من القوات الجزائرية على الأرض المغربية وأرسل وفدا مغربيـا يتكون من عبد الهادي بوطالب ، و الجنرال مدبوح ، للتفاوض مع الجانب الجزائري حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تجتمع في يوم11أكتوبر،الأمر الـذي لم

يتم،وابتداء من 14 أكتوبر سنة 1963تطور الوضع ووقعت اشتباكات مسلحة بالأسلحة الثقيلة. في مثلث(حاس البيضا) و (تنجوب) و(برج لطفي)،وبذلك دخل النزاع بين الجزائر والمغرب مرحلة جديدة، جعلت كلا الطرفين يعلن حالة التعبئة العامة،ويحشد مالديه من قوات،واستطاعت القوات المغربية أن تستولي على مواقع (حاس البيضا)و (تنجوب).

بعد هذا الاستيلاء (l'emprise) ، لم يستطع أي من البلدين أن يقدم ما لديه من وثائق التي تؤيد حقه المدعى به لأن الأمر ببساطة،لا يزال بيد فرنسا، ذلك أن هذه الأخيرة هي التي تضع يدها على هذه الوثائق الخاصة بهذا المناطق منذ بدأت إحتلال الدولتين، مما حدا بكل من الحكومتين المغربيةوالجزائرية أن يطلبا هذه الوثائق من فرنسا لمعرفة الحدود التي كانت قائمة قبل سنة1962، إلا أن فرنسا سلكت دبلوماسية المراوغة في تلبية هذا الطلب بحجة أن عملية البحث عن هذه الوثائق تستغرق فترة زمنية طويلة،ولم تبق إلا الحجة القانونية التي تتمسك بها الجزائر وهو المبدأ القانوني(وضع اليد).

ولتقريب المسافات المتباعدة بين الجزائر و المغرب تقدمت الجمهورية العربية المتحدة بمذكرة الى مجلس جامعة الدول العربية (ligue des Etats arabes)للتدخل ومعالجة الموقف،وقد أصدرت الجامعة العربية يومي19 و20 أكتوبر سنة 1962 القرارات الآتية:

1-إيقاف جميع العمليات العسكرية .

2-دعوة الحكومتين الجزائرية والمغربية إلى سحب قواتهما الى مراكزها السابقة على وقوع القتال .

3- تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء الراغبة في ذلك العمل على فض النزاع.

4-وقف الحملات الدعائية ضمانا لخلق جو العمل المناسب للجنة .

وقد تشكلت لجنة الوساطة من البلدين المتنازعين المغرب و الجزائر،و كل من الجمهورية العربية المتحدة و ليبيا و تونس ولبنان ، وقد أصدرت لجنة الوساطة قراراتها بوقف إطلاق النار و سحب قوات الطرفين الى ما وراء الحدود،وإثبات تعهد الجزائر بعدم وضع قوات الحدود في (حاسي البيضا)و (تنجوب)بعد انسحاب المغاربة فيها،ثم عقد اجتماع بين الطرفين لحل مشكلة الحدود،ووقف حملات الدعاية بين الجانبين .

وقد حاول كل من الراحلين الرئيس جمال عبد الناصر ،و الإمبراطور هيلاسيلاسي اقتراح عقد اجتماعات للقمة تحضرها بعض الدول العربية والإفريقية، بالإضافة إلى الدولتين المتنازعتين الأمر الذي لم يتحقق لأن الجزائر كانت تميل إلى معالجة النزاع في المجال الإفريقي من خلال منظمة الوحدة الإفريقية (OUA)، وقد عقد مؤتمر في (باماكو) يوم 29 / 10 / 1963 حضره رؤساء الجزائر والمغرب والحبشة ومالي، وقد أسفر المؤتمر عن القرارات الآتية:

1-إيقاف القتال (cessez-le-feu) في منتصف الليلة 2 /11 /1963.

2-تحديد منطقة منزوعة السلاح (desarmée) بواسطة لجنة رباعية من ممثلين للدول الأربع المشتركة في المؤتمر .

3-تعيين مراقبين (surveillants) من الدولتين لضمان حياد و سلام هذه المنطقة.

4-تشكيل لجنة تحكيم يتولى وزراء خارجية دول المنطقة اختيارها ، و تكون مهمتها تحديد المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين البلدين و دراسة مشكلة الحدود بينهما، و تقديم مقترحات إيجابية للطرفين ووقف الحملات الدعائية بين البلدين، وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للأخرى ، وقد أبدت كل من الجزائر و المغرب استعدادها لتنفيذ هذه القرارات ،إلا أن المغرب رفضت الانسحاب من (حاس البيضا) و(تنجوب) وطالبت بإجراء استفتاء فيهما وهو ما

رفضته الجزائر، و لم يتوقف القتال إلا يوم 4 نوفمبرسنة 1963.

ولعل أهم مكسب حققته الجزائر من هذه الجهود أنها استفادت من وقف إطلاق النار ،كما استفادت من عرض النزاع على منظمة الوحدة الإفريقية (OUA)، التي كان عدد كبير من أعضائها يعطف على الجزائر ويتمسك بتوصيات (recommandations) مؤتمر (دكار) الخاص بحل مشاكل الحدود في إفريقيا بالطرق السلمية،بينما كان أهم مكسب استفادته المغرب هو الإعتراف (la reconnaissance) بوجود مشكلة حدود بينها و بين الجزائر يلزم تسويتها،وهوماسعت له أثناء الثورة وبعد الاستقلال .

و في اجتماع استثنائي لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في 1963/11/15 حول النزاع بين البلدين ،تم الاتفاق على تشكيل لجنة خاصة بالتحكيم يعهد لها تحديد المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين البلدين و دراسة مشاكل الحدود بينهما بدقة وتقديم مقترحات عملية من شأنها أن تنهي النزاع بصفة نهائية .

وقد حاول كل طرف الدفاع عن وجهة نظره وتفنيد حجج الطرف الآخر، وذلك أمام لجنة التحكيم (commission d'arbitrage)، التي انبثقت عنها لجنة رباعية، كانت مهمتها الإشراف على تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النارو تحديد منطقة منزوعة السلاح (desarmée) بين البلدين.

وفي يناير سنة 1964، أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية الأولى بالقاهرة جرت مباحثات بين وزيري خارجية المغرب والجزائر حول موضوع الجزائريين الموجودين بالمغرب، وموضوع تبادل السفراء، واحترام نصوص اتفاقية وقف إطلاق النار.

وقد باشرت لجنة التحكيم مهمتها، وانعقدت في الفترة مابين24 و28 يناير سنة 1964،لتخرج بتوصيات تمثلت في تحديد المنطقة المنزوعة السلاح (desarmée) بين الطرفين، كما مكن عقد اتفاق في 19 فبرايرسنة 1964 تضمن عودة قوات

البلدين الى مواقعها الأصلية قبل بدء الاشتباكات، وقد انسحب المغرب بالفعل من المناطق التي احتلتها قواته، كما كان ذلك فرصة لوضع حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية، وأهم من ذلك عودة فكرة المغرب العربي الكبير من جديد كرافد يصب في اتجاه تدعيم الحلول السلمية لمشاكل المنطقة.

وواصلت لجنة التحكيم جهودها لدراسة النزاع وتقديم الحلول للطرفين بغية الوصول لحل نهائي للمشكلة، وعقدت خلال الفترة من أبريل سنة 1964 حتى فبراير سنة 1965 عدة اجتماعات في (باماكو) و(الرباط) و(الجزائر) و(القاهرة) و(نيروبي)، وبذلك دخلت العلاقات بين البلدين في طور جديد يتسم بالتحسن ومن مظاهره :

-تبادل الأسرى بين البلدين وتبادل السفراء ووقف الحملات الدعائية وتشكيل لجنة فنية مشتركة تضم ممثلين عن كل من الدولتين لدراسة المسائل المتنازع عليها.

-عقد اجتماعات مشتركة بين المغرب والجزائر، أسفرت عن الاتفاق على عودة حرية تنقل الأشخاص والأموال بين البلدين، والسماح بعودة من طرد من مواطني البلدين وتعويض من أصابه الضرر منهم، كما تمت في أكتوبر سنة 1964 محادثات اقتصادية بين البلدين في الرباط لتحديد المشاكل الاقتصادية والمالية بين البلدين.

-الاتفاق بين البلدين في نوفمبر سنة1964 بالجزائر، على تدعيم التبادل التجاري بين البلدين، وإلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض السلع الصناعية والزراعية، وهكذا توالت مظاهر تحسن العلاقات بين البلدين.

ولكن العلاقات المغربية- الجزائرية عادت للتوتر من جديد في الثامن من مايو سنة1966، عندما أعلنت الجزائر تأميم مناجمها ومن بينها منجم(غار جبيلات) الواقع في المنطقة التي تطالب بها المغرب، واعتبر المغرب التأميم انتهاكا لمهمة لجنة

التحكيم الإفريقية، الخاصة لبحث نزاع الحدود بين البلدين.

وقامت المغرب بمنع تموين هذه المناجم من المنشآت المقامة على أراضيها، وأوفد الملك الحسن الثاني مدير ديوانه آنذاك الطيب بن هيمة الى الجزائر لشرح وجهة نظر بلاده حول هذا التأميم الواقع في المناطق المتنازع عليها، الذي تعتبره المغرب منافيا لاتفاق قبول مهمة لجنة التحكيم الإفريقية ، إلا أن الرئيس بومدين اعتبر أن هذا التصرف من صميم السيادة الجزائرية على أراضيها.

وهكذا تجددت الحملة الإعلامية المتبادلة بين الجانبين، كما اخترقت دوريات الدولتين حدود كل منهما للأخرى، وأكثر من ذلك أن الطرفين حشدا قواتهما في منطقة(تندوف)، وقد بعثت الجزائر بمساعد رئيس أركان حرب جيشها لتهدئة الموقف وشرح نوايا الجزائر السلمية، وبعثت المغرب بوزير العدل ووزير الخارجية بالنيابة الى الجزائر، حيث طلب الملك الحسن الثاني في رسالة للرئيس بومدين، عقد جلسات لجنة التحكيم الإفريقية لبحث الموقف برمته، فانعقدت في أديس أبابا في 26 يونيو سنة 1966، إلا أن اللجنة أحالت الأمر الى البلدين للاتفاق على حل، مما أبقى المشكل على حاله.

إضافة الى ما تقدم،أثار التصريح الذي أدلى به توفيق بوعتورة مندوب الجزائر في منظمة الأمم المتحدة بضرورة اشتراك الجزائر في أي إجراء يخص الصحراء الغربية ،مزيدا من التوتر،واعتبر المغرب هذا التصريح تنسيقا بين الجزائر و موريتانيا وإسبانيا ضد المغرب،و اجتمعت لجنة التحكيم الإفريقية في مدينة (طنجة)المغربية في 25 مايو سنة1967،في وقت وصلت العلاقة فيه الى حد إمكانية وقوع صدام عسكري بين البلدين.

وظل الأمر هكذا،يراوح مكانه،حتى توصل البلدان الى إبرام عدة اتفاقيات لإعادة رسم الحدود بين الجزائر والمغرب،منها معاهدة (إيفران)المبرمة بتاريخ 15 يناير سنة 1969 ، وحول نفس الموضوع صدر(تصريح تلمسان) المشترك في 27 مايو

سنة 1970 و التصريح الجزائري – المغربي الصادر بالرباط في 15يونيوسنة1972حين وقع الجانبان على اتفاقية الحدود من جانب كل من الملك الحسن الثاني و الرئيس هواري بومدين ، وذلك على هامش أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) التي كانت منعقدة بالرباط، وقد صادقت الحكومة الجزائرية على هذا الاتفاق في مايو سنة 1972،أما المغرب فقد صادق على المعاهدة في 22 يونيو سنة 1992 ،و تم نشر المعاهدة بمرسوم ملكي،وتبين المعاهدة خط سير الحدود بين البلدين بصورة مفصلة ، وسيتم ترسيم الحدود (Le tracé des frontières) بين البلدين بعد عرضه على منظمة الأمم المتحدة (ONU)،وهو ماتم فعلا،حتى يطوى الملف نهائيا .[1]

[1] اليوم (صحيفة جزائرية)، عدد1000، 24 يوليو سنة2002، حوار للسيد/عبد العزيز بلخادم وزير الخارجية [2]المرجع السابق-نقلا عن BERNARD FESSAD DEFOUCAULET la question du sahara occidental revue francaise d 'etudes politiques nov.1977.p.77.

الشؤون الخارجية.

obeikandl.com

المبحث الخامس

المغرب–موريتانيا

تعود المطالبة المغربية بالصحراء الغربية الى نوفمبر سنة1955، وذلك عندما أصدر حزب الاستقلال"الكتاب الأبيض"[1]استعرض فيه الحقوق التاريخية في بلاد شنقيط (موريتانيا حاليا)،والمطامع المغربية بشأن كل من بشار،وتندوف بالأراضي الجزائرية،وجزء من مالي والسنغال والمجموعة الموريتانية برمتها،وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب.دون التركيز على استعادة المناطق التي تحتلها اسبانيا والمتمثلة في مليلة وسبتة وطرفاية وإيفني.

وكان الزعيم المغربي علال الفاسي ينادي قبل الاستقلال بخريطة للمغرب رسمها مباشرة بعد حصوله على الاستقلال سنة1956 قائلا:"أنه مادام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة،والصحاري الاسبانية في الجنوب من تندوف الى عطار،والأقاصي الجزائرية–المغربية لم تنزع عنها الوصاية،فاستقلالنا يبقى مبتورا،وواجبنا الأول هو متابعة العمل من أجل تحرير البلاد وتوحيدها".[2]

وعندما نتصفح الدستور المغربي،نلاحظ أن الصحراء الغربية تعتبر دائما تابعة للوطن الأم،ويتضح ذلك جليا في نص المادة الرابعة من الدستور الصادر في 2 يونيو سنة1961 حيث تؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية،ثم أيضا نجد المادة 19 من الدستور المغربي الصادر في10 مارس سنة1972 يتكلم عن أقاليم المملكة المغربية في حدودها التاريخية التي سبق أن ذكرناها.

إن ماشجع المغرب في السعي وراء مطامعه هو تنازل اسبانيا عن منطقة"طرفاية" لصالحها،،وذلك بموجب اتفاقية مشتركة وقعت بين الطرفين يوم1أبريل سنة1958،كذلك نفس الأمر بالنسبة لمنطقة"إيفي" حيث تم الانفصال الاسباني عنها،بواسطة توقيع اتفاق عرف بمعاهدة فاس في 4 يناير سنة1969.وهناك

---

[1] اسماعيل معراف غالية،الأمم المتحدة والنزاعات الاقليمية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،سنة1995.

جزئية هامة ينبغي الاشارة إليها وهي أن الراحل الملك الحسن الثاني اثناء توقيع المغرب على وثيقة ميثاق منظمة الوحدة الافريقية(O.U.A.) في سبتمبر سنة1963،أظهر العديد من التحفظات فيما يتعلق بالحدود،مؤكدا مواصلته مسيرة المطالبة بحقوقه التاريخية(droits historiques) وجسد ذلك ميدانيا،حينما هاجم الجزائرسنة1963،وهي منشغلة بترتيب البيت غداة الاستقلال.

وأمام ارتفاع الخط البياني للمشاكل الداخلية،اضطر المغرب الى التراجع عن موقفه الداعي الى تكوين امبراطورية المغرب الكبير[1]،واكتفى بالمطالبة بالصحراء الغربية.واعترف المغرب بموريتانيا سنة1969،وتوقيع معاهدة الدار البيضاء معها في يونيو سنة1970 وبذلك ينهي المغرب أطماعه تجاه موريتانيا.

يقول الأستاذ عبد الكريم غرب في الجزء الثاني من (**تاريخ الحركة الوطنية في المغرب**) أن الاتصالات بين المغرب وموريتانيا كانت وثيقة حتى الاحتلال الفرنسي،وكانت (موريتانيا) تخضع للمغرب دينيا وسياسيا ورسميا عن طريق البيعة (L'allégeance)، التي تمثل النظام الاسلامي لوحدة الدول والشعوب.

ولكن بعد الحرب،بدأت حكومة باريس تفكر في تأسيس دويلات في افريقيا الغربية بمؤسسات منتخبة وكيانات محلية يرأسها الحاكم العام الفرنسي،وقد اعتبرت(موريتانيا) من افريقيا الغربية،وممثلة بعضو في الاتحاد الفرنسي،وعضوا آخر في الجمعية الوطنية الفرنسية،وقد ضمت فرنسا مناطق مغربية الى موريتانيا نتيجة للحكم الذاتي الذي كانت فرنسا تمنحه لافريقيا الغربية،وتكونت سنة1975 حكومة موريتانية برئاسة(مختار ولد دادة) كدولة متحدة مع فرنسا.

وقد تزامنت هذه النشاطات الفرنسية مع سعيها الحثيث لتكوين تجمع يكون على صيغة(الكمنولث البريطاني)،وأول اجراء قامت به فرنسا هو ضم موريتانيا الى

---

[1] اسماعيل معراف غالية – نقلا عن صلاح الدين حافظ-حرب البوليزاريو-دار الوحدة ص37-39.

هـــذه (الجامعـــة الفرنســـية)،وفي1960/11/28 منحـــت فرنســـا موريتانيـــا الاستقلال،وتنصيب رئيس الحكومة رئيسا للجمهورية.

وقد احتجت المغرب الى منظمة الأمم المتحدة(O.N.U) عن ســـلخ فرنســـا لموريتانيا من الأراضي المغربية،باعتبارها مساسا بوحدة الأراضي المغربية،وقد أيـــدت معظم الدول العربية(باستثناء تونس) موقف المغرب، وانتهى الأمر بانضمام موريتانيا الى منظمة الأمم المتحدة(O.N.U.) يوم1961/10/27.

ويقول المغاربة أن فرنسا استخدمت(موريتانيا) لمضايقة المغرب في أراضـــيه الصحراوية التي كانت تحتلها اسبانيا وهي(الساقية الحمراء)و(وادي الذهب)،وبدوره طالب رئيس موريتانيا مختار ولد دادة بجزء من الصحراء باعتبارها أراض موريتانية،إلا أن المغرب وحتى لايفتح عدة جبهات في وقت واحـــد،وحتى يســـترجع الصـــحراء الغربية، رأي من الحكمة تناسي موضوع موريتانيا حتى إشعار آخر،بعد أن أصبحت موريتانيا دولة مستقلة وعضوا في منظمةالأمم المتحدة،وحرصا من المغـــرب علـــى ارضاء جيرانه ليتفرغ لاسترجاع صحرائه.

وأثناء انعقاد المؤتمر الاسلامي الأول الذي دعا إليه الملك الحسن الثاني بعـــد محاولة اسرائيل إحراق المسجد الأقصى سنة1969،طلبت بعض الدول الافريقية من الملك المغربي دعوة موريتانيا لحضور المؤتمر،الأمر الذي استحاب لـــه الملك،وحضـــر الرئيس الموريتاني مختار ولد دادة أين كان حضوره فرصة لاجتماعه بالملك الحســـن الثاني،الذي أعلن في مؤتمر(صحفي) أنه لايشعر بأي عقدة من وجود موريتانيـــا في المؤتمر الاسلامي،معلنا لقاءه بالرئيس الموريتاني وتباحثه معه،وبالتالي،شـــكل ذلـــك اعترافا صريحا من المغرب بموريتانيا كدولة مستقلة ذات سيادة،وتأكد هذا الاعتراف بتبادل(المغرب)و(موريتانيا)السفراء،حيث عين المغرب سفيرا له في (موريتانيا) في شهر أوت سنة1970،وتطور التعاون بين البلدين بابرام معاهدة أخوة وحســـن جـــوار وتعاون،تنص في بنودها على حل المنازعات بين البلدين بالطرق السلمية مع الامتناع

عن استعمال وسائل العنف.

obeikandl.com

المغرب-الصحراء الغربية

حدد مؤتمر برلين الشهير لسنتي1984-1985 صيغ وطرق الممارسة الاستعمارية والتي اتخذت أشكالا متعددة حسب الظروف التي يعيشها العالم في كل منطقة.وقد أعطيت صلاحيات واسعة للدول الاستعمارية الكبرى-آنذاك-فيما يخص مناطق النفوذ،كالقارة الافريقية التي لم يتغلغل فيها الاستعمار الأوروبي بشكل كبير،وبقي نشاط الاستعمار الأوروبي مقتصرا على نشاط البعثات التبشيرية والاستكشافية.[1]

ومنح مؤتمر برلين تقسيمات كان لإسبانيا فيها النصيب الأكبر، بحيث أخذت الساقية الحمراء ووادي الذهب، غير أن الإحتلال الفعلي لم تستطع إسبانيا تحقيقه إلا في سنة 1934 وذلك باحتلال سمارة، بعد تحالف تم بين إسبانيا وفرنسا والمغرب للقضاء على المقاومة الصحراوية.

وفي 1967/12/19 قامت إسبانيا بتكوين مجلس عمومي يعرف بالجماعة ويتكون من 32 عضوا وله اختصاصات محدودة، وهو إجراء نتج عن تصرف سابق، يتمثل في إعلان الحكومة الإسبانية عن اتخاذ مدينة لعيون كعاصمة للإقليم وبالتالي، وقوف الإسبان ضد قرارات منظمة الأمم المتحدة(O.N.U.) الداعمة لفكرة تصفية الإستعمار من الإقليم.

وأمام تزايد مطالب كل من المغرب وموريتانيا فيما يخص إقليم الصحراء الغربية، ومماطلة إسبانيا، حتى تم توقيع اتفاق مدريد الثلاثي في 1975/12/14 ما بينها وبين كل من المغرب وموريتانيا، والتي بمقتضاها تم تقسيم الصحراء الغربية بين هاتين الأخيرتين وانسحبت بذلك القوات الإسبانية منها نهائيا يوم 1976/02/26

---

[1] اسماعيل معراف غالية،نقلا عن د . سمعان بطرس فرج الله:العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين الجزء الأول،طبعة أولى،القاهرة سنة1974،مكتبة الانجلو المصرية،ص126.

المصدر: الفرسان (رسالة التضامن الديمقراطي)، الكتاب السنوي 1991

لتدخل المنطقة في صراع جديد تمثل في غزو عسكري مغربي لها، وذلك بالإشتراك مع موريتانيا، وبفعل تغير الأجواء السياسية لها، اضطرت موريتانيا إلى اتخاذ موقف بالإنسحاب من النزاع وذلك في عام 1979[1] بينما بقي المغرب يواصل احتلاله لمنطقة الصحراء الغربية.وبين مماطلات منظمة الأمم المتحدة بشأن تحقيق الإستفتاء بالصحراء الغربية والتعنت المغربي، تبقى الصحراء الغربية تراوح مكانها.

والصحراء الغربية هي اليوم عضو في منظمة الوحدة الإفريقية(O.U.A.)، وتجاوزت الإطار الإقليمي، والمعترفين بالقضية حاليا يتجاوز عشرات الدول. وإذا كان المغرب قد انسحب في وقت سابق من المنظمة الإفريقية، فإن ذلك يشكل دعما قويا لمطلب الصحراويين في تقرير مصيرهم(autodétermination)، أما الجزائر فإنها منذ البداية أعلنت أنها ليست طرفا في المشكلة وأنها تؤيد ما سيسفر عنه الإستفتاء.

وفي آخر تطور للقضية الصحراوية، أكد مجلس الأمن الدولي(conseil de sécurité) في اجتماع له[2] بمقرمنظمة الأمم المتحدة رفضه للحلول المقترحة لإيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية خارج الشرعية الدولية، على غرار الإتفاق الإطار والحل الثالث الذي ساندهما المغرب، وأعلن في لائحة[3] جديدة صادق عليها أعضاء المجلس بالإجماع، عن تبنيه لمخطط التسوية الأممي وتأييده القوى للجهود التي يبذلها الأمين العام العام ومبعوثه الشخصي، بهدف إيجاد حل سليم لهذا النزاع، ودعا في هذا الإطار المبعوث الشخصي إلى مواصلة هذه الجهود مع مراعاة الإنشغالات التي أعرب عنها الطرفان، وأعلن عن استعداده لدراسة أي حل يضمن تقرير المصير للشعب الصحراوي قد يقترحه الأمين العام والمبعوث الشخصي.

---

[1] أقدمت موريتانيا بعد سقوط نظام "ولد دادة" على توقيع اتفاقية السلام الموريتانية-الصحراوية بالجزائر يوم 5 أوت 1979 والتي أعلنت فيها أن موريتانيا ليست لها مطالب ترابية في الصحراء الغربية.

[2] اجتماع بمجلس الأمن الدولي يوم الثلاثاء 30-07-2002

[3] أنظر في الملاحق النص الكامل للائحة بمجلس الأمن الدولي رقم 1429 حول الصحراء الغربية.

وكان جيمس بيكر(وزير الخارجية الأمريكي الأسبق) قد اضطر الى جولة جديدة في المنطقة تحت ضغط لائحة بمجلس الأمن الدولي رقم1429 الصادرة في جويلية الماضي،التي تطالب ممثل الأمين العام الأممي في النزاع بمواصلة جهوده وفقا لمخطط السلام.

وكان الأمين العام الأممي كوفي عنان،قد أحدث هزة في مجلس الأمن الدولي بطرحه خلال تقرير قدمه لهذه الهيئة في فيفري سنة2002 أربعة خيارات أمام منظمة الأمم المتحدة بشأن النزاع في الصحراء الغربية وهي:

-الابقاء على مخطط السلام.

-الحكم الذاتي وفق افكار الاتفاق-الاطار.

-تقسيم الصحراء بين المغرب والبوليزاريو.

-سحب بعثة(المينورصو)من المنطقة وعددهم(68)ألفا.

أما موقف الجزائر فهو التأكيد على الالتزام بالشرعية الدولية في أي تسوية على طريقة الاستفتاء في **تيمور الشرقية** التي انتزعت استقلالها على اندونيسيا في استفتاء بإشراف أممي.[1]

[1] اليوم،صحيفة جزائرية، عدد26،2003/01/1216.

obeikandl.com

خريطة تقسيم الصحراء الغربية (1)

الجزء الذي احتله المغرب.

الجزء الذي احتلته موريتانيا.

(1) CF : ATTILIO GAUDIAO / Le dossier du Sahara Occidental. P. 290.

المصدر: الأمم المتحدة والنزاعات الاقليمية، اسماعيل معراف غالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1995